

قراءة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وفق آلية حاضنات الأعمال في الجزائر
READING ABOUT THE REALITY OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES AND THEIR PROMOTION ACCORDING TO
THE MECHANISM OF BUSINESS INCUBATORS IN ALGERIA

بلال شيخي

حبيبة حمودي*

مختبر البحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية مختبر البحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية

الدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

الدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

chikhibillal@univ-boumerdes.dz

ha.hamoudi@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/05/05

تاريخ الإستلام: 2021/05/02

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات المعول عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة مع التغيرات الاقتصادية الراهنة، والتي تتطلب من الجزائر البحث عن قطاعات بديلة لقطاع للمحروقات. وهذا البحث يقدم قراءة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التمويلية التي تواجهها، ويظهر أهميتها ومكانتها الاقتصادية، فهي تساهم في زيادة الناتج المحلي الوطني، واكبر دليل الدول المتقدمة، لذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاعتماد على حاضنات الأعمال كآلية لترقيتها، فهي أحدث التقنيات المتبعة لدعمها وتطويرها، اذ تمنحها مجموعة من الخدمات التسهيلات وكذلك المساعدات المادية وكذلك توفير بعض احتياجاتها المالية التي من شأنها ان ترقى بها لمستوى أعلى وتجعلها تنافس المؤسسات الأخرى ولما لا الدخول في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية الاقتصاد الوطني، حاضنات الأعمال، ترقية المؤسسات.

تصنيف JEL: O11; M13; C67

Abstract:

Small and medium enterprises are considered one of the reliable sectors for the advancement of the national economy, especially with the current economic changes, which require Algeria to search for alternative sectors for the hydrocarbon sector. This research provides a reading about the small and medium enterprises and the financing problems they face, and shows their importance and economic position, as it contributes to medium enterprises must rely on business incubators as a mechanism to upgrade them; they are the latest technologies used to support and develop them. , As a group of services gives them the facilities as well as material aid, as well as providing some of their financial needs that would elevate them to a higher level and make them compete with other institutions and why not enter the global markets.

Keywords: small and medium enterprises; development of the national economy business incubators; corporate reporting

Jel Classification Codes: C67 ;M13 ;O11

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القوى الصناعية المعتمد عليها في اقتصاديات الدول المتقدمة، فهي تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد وتطويره، فأى دولة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية عليها بدعم المؤسسات الصغيرة وتقديم التحفيزات وآليات المساعدة لذلك، الجزائر كغيرها من الدول النامية سعت إلى تطويرها، وإعطائها المكانة المناسبة لها، فهذا النوع من المؤسسات له أهمية كبيرة في تنشيط الاقتصاد الوطني، لذا فقد منحها المشرع الجزائري حصانة قانونية ومجموعة مميزات تمكنها من تحقيق أهدافها وتدعيمها لتصبح قوى اقتصادية منتجة وجعلها أحد القطاعات المعول عليها في تطوير الاقتصاد.

لكن مع ذلك تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة صعوبات وعراقيل خاصة مع بداية نشأتها، أصعبها المشاكل التمويلية، ما جعلها تبحث عن مصادر تمويلية تدعمها من بينها هناك حاضنات الأعمال، فهي تقنية مهمة وحديثة نوعما في الجزائر إلى أنها تجربة رائدة وناجحة في الدول الأخرى خاصة الدول النامية التي تعمل على تطوير اقتصادها. فقد شجعت الجزائر هذا النوع من المشاتل وصدّرت قانونا توجيهيا سنة 2001 من أجل تسهيل نشاطها وتفعيلها داخل الاقتصاد، خاصة ان حاضنات الأعمال تعتبر أحد اهم التقنيات التي تدعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية: ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما مدى نجاح ترقيتها وفق آلية حاضنات الأعمال؟

من خلال الاشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية المطروحة، يمكن اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والاهداف تكسبها اهمية اقتصادية كبيرة؛
- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تسعى الجزائر إلى تشجيع حاضنات الأعمال كآلية فعالة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1. أهمية البحث:

إن تكمن أهمية هذه البحث في ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الوطني، وضرورة البحث عن وسائل وآليات لتدعيم هذا القطاع وجعله أكثر فعالية، ومن بين تقنيات الحديثة المستخدمة نجد حاضنات الاعمال، فقد اثبتت فعاليتها في عدة دول متقدمة ونامية، ولقت نجاحا كبيرا كونها تساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها

- ✓ دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تموضعها في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ أهمية تدعيم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد؛
- ✓ ابراز الملامح الأساسية لحاضنات الأعمال ومرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ اظهار أهمية ودور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3.1. منهجية البحث:

نظرا لطبيعة البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، اضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآلية ترقيتها.

4.1. الدراسات السابقة:

في إطار القيام بهذا البحث، فقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث التي تمحورت حول دور حاضنات الأعمال ف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يلي:

✓ دراسة فاطمة الزهرة عايب، حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار-دراسة حالة مجموعة من حاضنات الاعمال في الجزائر، اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس – سطيف1-2019/2018، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في الجزائر، وتوصلت إلى أن حاضنات الأعمال فعلا تقوم بذلك عن طريق دعمها لتقديم منتجات جديدة ، وتحسين المنتجات الحالية وتجديد طرق الإدارة والتسيير، واوصت بضرورة ربط الحاضنات بمراكز البحث والجامعات وتقديم الدعم اللازم لذلك.

✓ دراسة الخير زميت، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع تجربة الجزائرية – رسالة ماجستير ، جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة-2015/2014، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقديم واقع حاضنات الأعمال في الجزائر ومساهمتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة مدى تأثير الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأهم ما توصل إليه أنه على الرغم من حداثة هذه الحاضنات إلى أنها تقدم مجموعة من الخدمات والتسهيلات حسب قدرتها، ومن البين التوصيات التي جاء بها ضرورة تفعيل حاضنات الأعمال أكثر في الجزائر وتوسيع نشاطها أكثر لتقدم الدعم اللازم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ دراسة عمار زودة، دور حاضنات الأعمال في دعم تطوير ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة لتجربة مشاتل الجزائر)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، العدد7 ديسمبر 2017، من خلال هذه الدراسة اولى الباحث أهمية الباحث لدراسة الآليات التي تعتمد عليها حاضنات الأعمال في دعم تطوير نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصل إلى ضرورة منح الدعم الضروري لهذه الحاضنات نظرا لما تقدمه من مساعدات فنية ومالية بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأوصى بأهمية توفير الظروف المالية والبشرية خاصة اللازمة لنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية وتبني الافكار الابداعية المبتكرة من قبل الشباب الجامعيين والطلاب المعاهد من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5.1. خطة البحث: ينقسم هذا البحث الى ثلاث محاور رئيسية هي كالتالي:

✓ مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛

✓ حاضنات الأعمال كآلية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات، ما اكسبها مجموعة من الخصائص، هي كالآتي:

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يزال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى يومنا هذا غير موحد ودقيق، ذلك يعود إلى اختلاف المعايير والتصنيفات، وكذلك الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد في تعريفها. من بينها مايلي:

✓ تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمال، ورقم الأعمال والعائد السنوي حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة التي يعمل

بها أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز حجم أعمالها وعائداتها السنوية 3 مليون دولار، في حين أن المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300، ولا يتجاوز حجم أعمالها وعائداتها السنوية 15 مليون دولار. (ابراهيم بدران، 2017، ص: 164).

✓ تعريف الاتحاد الأوروبي: تقدم اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعريف التالي: هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل وتتمتع بالاستقلالية ولا تتناسب إلى المؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها ولا يتجاوز 40 مليون يورو الميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون يورو. (أحمد طرطار وسارة حليمي، 2010، ص: 10).

✓ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل يمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيه عن 9 ملايين يورو أمريكي. (أمال بوسمينة، 2015/2014، ص: 14).

✓ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمفهومها الجديد كما يلي:

- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (10) أشخاص إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مئة (400) مليون دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار.

- وتعرف المؤسسات الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها، السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

- كما تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى واحد (01) مليار دينار جزائري. (المادة (10-09-08) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص: 06).

- وكمفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يمكن تعريفها على أنها مؤسسات إنتاجية متنوعة سواء كان نشاطها صناعي أو خدماتي، يحكمها رأس مال وعدد عمال محدد يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر، لكن يبقى هدفها واحد وهو تحقيق الأرباح والاستمرارية من أجل تطوير نشاطها بصفة خاصة، وإنعاش الاقتصاد بصفة عامة.

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة ببعض الخصائص مقارنة بالمؤسسات الكبيرة منها وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

✓ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة مما يساعد على التكيف السريع مع مستجدات السوق. مواردها مصدرها البنوك أساسا بخلاف المؤسسات الكبيرة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على البنوك لتغطية احتياجاتها في ظل نقص قدراتها على تمويل الذاتي وهذا يجعلها تابعة للبنوك (زغيب مليكة، 2005، ص: 215).

✓ الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع، ويغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق، وكذلك بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدر غالبا من شخص واحد إداريا، ماليا، فنيا وبساطة التكنولوجيا المستخدمة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير، بالإضافة إلى تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة.

✓ سهولة تكوينها وذلك لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المؤسسات ويمكن

أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن كما أن الإجراءات الادارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة. (بوفاتح بلقاسم وعامري، 2018، ص: 93)

3.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة كونها قطاع فعال في تطوير وتنمية الاقتصاد وذلك كما يلي:

✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية: إن المؤسسات الكبيرة والصغيرة مترابطة وغير مستقلة في نشاطها حيث أن المؤسسات الكبيرة لا تنمو ولا تحقق أي نجاح ولا تزدهر إذا لم توجد هناك مؤسسات صغيرة توفر لها احتياجاتها من مواد والخدمات وتشتري منتجاتها، أي العلاقة التي تربط كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة علاقة اعتمادية تبادلية واستمرارية ونجاح الآخر. (ناجي بن حسين، بدون سنة، ص: 92).

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية: من خلال تعبئة المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، كذلك تلبية الاحتياجات المباشرة للمجتمع وذلك من خلال توفيرها لبعض المنتجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج.

✓ تقوية المؤسسات الكبيرة: نظرا لدور وأهمية المؤسسات الصغيرة فمن شأنها أن تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاكات الوسيطة وذلك في إطار العقود الباطنية هذا لأن قطاع المؤسسات المصغرة ينتظر منه الكثير.

✓ استغلال الموارد والطاقات: سواء البشرية والطبيعية المخزنة خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد وتحرير القدرات الخفية والمتجددة للإنسان، وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني، وذلك بتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة، وتحقيق معدلات البطالة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. (عبد الرحمان عبد القادر ومدياني محمد، 2013، ص: 132).

✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات الخاصة: وذلك لتشغيل هذه الأخيرة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها محدودة رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين، وكذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الاموال الوطنية من مصادر متعددة "ادخار الأفراد، العائلات التعاونيات، الهيئات الحكومية. (ساري أحلام، 18-19-2011 ماي، ص: 13)

✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والافراد المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والابتكارات وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة المملوكة من قبل الدولة، بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي إلى تحقيق ربحية عالية، تتكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة بطريقتين الأولى تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجات مصنع أو أكثر من المصانع الكبيرة كأساس لعمليتها الإنتاجية، أما الطريقة الثانية تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصناعة أجهزة معينة للمؤسسات الكبيرة، ويطلق على هذا النوع من التعاقد من الباطن (المقاول أو المناولة من الباطن)، وهذا ما يؤدي إلى تدعيم النسيج الاقتصادي وتحقيق التكامل مما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن. (عبد الله قروي، 2017/2016، ص: 32).

4.2. معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمنتجة، تواجه عدة مشاكل تمويلية تحول دون وصولها إلى الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وهو التطوير وتوسيع نشاطها، فهي تعاني من صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب ومن أهمها:

✓ التركيز على الضمانات: تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية للمؤسسات بالتمويل عند منحها التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون غالبيتها لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، أي ضالة فرص الحصول التمويل اللازم، الأمر الذي دفع بالبنوك والمؤسسات المالية بإلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على التأمين على القروض من خلال مؤسسات التأمين مما أدى إلى زيادة أعباء القروض.

✓ طول مدة الاجراءات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اضاءة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل اللازم بمعايير المحاسبية والائتمانية والشخصية قد يصعب توافرها في المشروعات من الناحية العلمية.

✓ سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من المعوقات الكبيرة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها، وهذا يسبب في ارتفاع تكاليف التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، مما يقود إلى الخسارة أو التوقف عن النشاط، كما أن هناك شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات في الدول الإسلامية ترفض التعامل بالربا وهذا ما يزيد من تفاقم المشكلة خاصة في ظل تواضع حجم التمويل الاسلامي في الاقتصاد. (بومدين بوغرازة، ناصر صلاح الدين غربي، العدد 6، ص: 153-154).

3. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني

احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف اصنافها وأنواعها مكانة هامة في الاقتصاد خاصة والتطورات الراهنة أصبح هذا القطاع مهما ومعولا عليه كأحد القطاعات البديلة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وخاصة أن هناك عدة دول متقدمة تعتمد عليها في تطوير وتنمية اقتصادها، وعليه هذا المحور سيطرح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الوطني.

1.3. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مميزا في تنمية الاقتصاد، حيث أنها تشكل ما يزيد عن 80% من الشركات حول العالم، وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف، وعليه فإن هذه المؤسسات تدعم القدرات الانتاجية الشاملة باستيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة وتساهم في ارساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية تتربط فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة، فهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة بفضل رؤوس أموال تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهارتها، وتساعد في تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف، وبحكم هذه الأخيرة تنشط في الزراعة فإن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الصناعي من شأنه خلق نوع من التكامل بين القطاعين، وأمثلة على ذلك المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات التحويلية الغذائية وبالتالي القدرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المجاورة، لاسيما متطلباتها عادة ما تكون محدودة فهي قادرة على النشاط في المناطق التي تتوفر على كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الانتاجية الأخرى، وعليه فهي تساهم في امتصاص البطالة في الأقاليم الريفية والداخلية مع وقف حركة الهجرة وتحقيق الضغط على المدن الكبرى من خلال تحقيق التوزيع العادل للدخل. (طارق عبد القدوس وجقيدل رشيدة، 2017، ص: 39).

2.3. التوقع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من الصعب تحديد بدقة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بسبب أنه عدة مؤسسات تعمل في السوق الموازية ونشاطها غير رسمي، ونجدها في قطاع التجارة والخدمات مثل المطاعم، قطاع الفنادق، الأشغال العمومية فغالب هذه القطاعات استهلاكية وهي من خصائص وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما يجعل احصائها بالضبط أمرا صعبا، لكن من خلال هذا الجدول يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى 2019.

من خلال هذا الجدول نلاحظ انا هناك تباين في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات الاقتصادية المذكورة اعلاه، فنجد المرتبة الاولى من نصيب قطاع الخدمات 50.26%، وبعدها قطاع الحرفيين ويليها قطاع البناء والأشغال العمومية بالنسبة 23.01% و 17.10% على التوالي، وباقي القطاعات الاخرى بنسب ضعيفة، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تدعيم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هذه القطاعات خاصة التي تنشط في قطاع المحروقات الطاقة والمناجم باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات والبتترول، فهذا ما يرفع نت الناتج الداخلي الوطني ويساهم في تنمية الاقتصاد. ويمكن عرض توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب الاطار القانوني من خلال الجدول الآتي:

جدول 1: توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب الإطار القانوني لغاية 30 جوان 2019

النسبة %	المجموع	م ص و م / العمومية	م ص و م / الخاصة	
1.12 %	7369	93	7275	الزراعة
0.46 %	3035	3	3032	المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة
28.54 %	188290	15	118275	قطاع البناء والأشغال العمومية
15.48 %	102128	73	102055	الصناعات التحويلية
54.41 %	358996	60	358936	الخدمات
100 %	659817	244	659573	المجموع الكلي

Source: CNAS / ECOFIE ECOFIE Bulletin d'information statistique n°35 1er semestre 2019 Ministère de l'Industrie et des Mines P: 9.

3.3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عملت الجزائر على المدى السنوات الأخيرة على إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتشجيعها وذلك بتنوع نشاطها ودعمه سواء كان دعما ماديا أو معنويا من أجل تطويرها وبعث روح المنافسة فيها، ومثال على ذلك قطاع الصناعات التقليدية والحرف، فالمعروف عن بلدنا الجزائر أنها تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية وثقافية مذهلة ومتنوعة باختلاف وتنوع مناطقها، فهي تعتبر حقلا خصبا لممارسة الحرف والصناعات التقليدية وبالتالي تساهم في تدعيم هذه المؤسسات حتى تزيد نشاطها وكذلك سيساهم في تدعيم قطاعات اخرى قطاع السياحة وتطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وهذا ما تسعى الدولة الجزائرية على تفعيله، والجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (س1 2018/س2 2019)

جدول 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-س1/2018/س2/2019

القطاع	سداسي الأول 2018	النسبة %	سداسي الأول 2019	النسبة %	تطور %
1 الفلاحة	6973	0.64	7368	0.63	5.66
2 المحروقات الطاقة والمناجم	2938	0.27	3035	0.26	3.30
3 قطاع البناء والأشغال العمومية	182501	16.69	188290	16.06	3.17
4 التصنيع	97803	8.95	102128	8.71	4.42
5 الخدمات	561461	51.36	602755	51.43	7.35
6 الحرفيين	241494	22.09	268369	22.90	11.13
المجموع /	1093170	100%	1171945	100%	7.21

Source: CNAS/CASNOS/ECOFIE Bulletin d'information statistique n°35 1er semestre 2019 Ministère de l'Industrie et des Mines/ DGVSESI P: 14

يمثل هذا الجدول تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول لسنة 2018 والسداسي الأول 2019، اذ نلاحظ ان هناك تطور لمعدل اجمالي يقدر ب 7.21 % في كل القطاعات، لكن اعلى نسبة نجدها عند قطاع الحرفيين ب 11.13% وهذا ما هو الى دليل على ما ذكر سابقا حول ضرورة دعم هذا القطاع في مجال المؤسسات الصغيرة ومتوسطة نظرا للصناعات الحرفية المتنوعة التي يمتاز بها التراث الجزائري.

4.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها حسب الحجم:

يتباين توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويتم تصنيفها حسب الحجم من خلال عدد الموظفين الذين يعملون في المؤسسة، من خلال احصائيات وزارة الصناعة وترقية الاستثمار لغاية 30 جوان 2019 يتضح عدد المؤسسات في الجزائر، وهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها حسب الحجم إلى غاية 30 جوان 2019

تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة المئوية
المؤسسات المصغرة (تشغل أقل من 10 موظفين)	1136787	97.00%
المؤسسات الصغيرة (تشغل من 10 الى 49 موظف)	30471	2.60%
المؤسسات المتوسطة (تشغل من 50 الى 249 موظف)	4688	0.40%
المجموع	1171945	100%

Source: CNAS Répartition des entreprises par type de PME Bulletin d'information statistique n°35 1er semestre 2019 Ministère de l'Industrie et des Mines P: 8

يبين الجدول أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 موظفين أخذت الحجم الأكبر بنسبة مئوية قدرت 97% من اجمالي حجم المؤسسات، تليها المؤسسات الصغيرة ب 2.60% انا المؤسسات المتوسطة فنسبتها ضعيفة لا تتجاوز 0.40 % من اجمالي حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5.3. العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30 جوان 2019

مع نهاية السداسي الاول لعام 2019، بلغ عدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1171945، اذ نلاحظ ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولو بنسبة قليلة وهذا مؤشر إيجابي يدل على أنها تسير في الطريق الصحيح، والجدول التالي يبين لنا العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة مع نهاية جوان 2019.

جدول 4: العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30 جوان 2019

النسبة %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
/	/	1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
56.28	659753	شخص معنوي
43.70	512128	شخص طبيعي
20.80	243759	مهن حرة
22.98	268369	نشاطات حرفية
99.98	1171701	المجموع 1
/	/	2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية
0.02	244	شخص معنوي
0.02	244	المجموع 2
100	1171945	المجموع الكلي

Source: CNAS/CASNOS/ECOFIE Bulletin d'information statistique n°35 1er semestre 2019 Ministère de l'Industrie et des Mines P: 9

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل إلى 1171945 نهاية جوان 2019 والذي غلب فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص بنسبة 99.98% وهي تمثل الأغلبية الساحقة بعدد 1171701 مؤسسة، أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فهو 244 مؤسسة فقط بنسبة 0.02% من المجموعة الكلي.

4. الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال: لقد عرف الخبراء والباحثين الاقتصاديين حاضنات الأعمال بعدة تعاريف منها ما يلي:

1.4. مفهوم حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي المؤسسات التي تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم، إذ توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الصعبة من بداية عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة معينة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر آخر. (جابر مهدي، 2015، ص ص: 152-153)

أما في الجزائر فقد تم وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال، وقد ضم المشرع الجزائري مفهوم حاضنات الأعمال في المشاتل وعرفها في المرسوم التنفيذي 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي هدفها مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأخذ إحدى الأشكال التالية:

- ✓ ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- ✓ نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث؛
- ✓ المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات. (رحيم حسين، 2002، ص: 59)

2.4. الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال:

تقدم حاضنات مجموعة من الخدمات المميزة فهي تقوم بتأجير المكاتب والمجهزة كليا لتقديم الخدمات المكتبية الأساسية، الطباعة والنسخ وغيرها من متطلبات الاتصالات الأساسية مثل هاتف، فاكس، أنترنت ومكونات تقنية المعلومات من أجهزة وبرامج إلى جانب توفير المرافق المشتركة مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض، لها تكلفتها التي تدفعها هذه المؤسسات، مقابل التقليل من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المؤسسات في بدايتها، كما توفر المكاتب المؤثثة والمجهزة والمدمجة بمرافق مشتركة وخدمات مساندة، ووفق عقود تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة هذا النوع من الأعمال، وتقدم الخدمات المساندة مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة، مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن للتخزين المؤقت ومرافق للاستلام والتسليم والشحن، لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل معها، مقابل مبالغ صغيرة نسبيا، تقلل أيضا من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المؤسسات في مراحلها الأولى. كما تسهل على المؤسسات الصغيرة توفير مصادر التمويل، وتمنح الخدمات الاستشارية والقانونية وغيرها من الخدمات المتنوعة مقابل احتياجات معينة على حسب الخدمة المقدمة. (نبيل محمد شليبي، 2009، ص: 3).

3.4. أساليب حاضنات الأعمال التقنية لدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن حاضنات الأعمال التقنية تساهم بنشاط الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، وتتمحور أهمية دعمها في الابتكار كون هذه الأخيرة تمثل مدخلات نشاط الابتكار، وذلك باتباعها مجموعة أساليب منها مايلي:

- ✓ **المنتجات الجديدة:** الابتكار في المنتج هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد أو تطوير المنتج السابق، وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له أو بتعبير آخر من السوق، فالابتكار في المنتج يعتبر من وجهة النظر الاستراتيجية للمؤسسة خطة دفاعية تضمن ديمومتها التنافسية، وبهذا فإن للابتكار هدف أساسي وهو إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن الشركات الأخرى.
- ✓ **أساليب صنع المنتجات:** لا يمكن الحديث عن الابتكار في المنتج ما لم يكن هناك ابتكار في أساليب إنتاجه بأوصاف جديدة وخصائص مميزة، بالإضافة إلى الأحجام المنتجة وزمن إنتاجها، وبالتالي يترتب على هذا مجموعة من المميزات منها: تطوير أو تحسين منتج سابق، الإنتاج بكميات كبيرة، الإنتاج بأحدث الأساليب، وهذا ما يحقق للمقاوله تدني في التكاليف، وهذه الميزة في حد ذاتها ميزة تنافسية تستعملها المقاوله للمحافظة على بقاء منتجاتها، وبالتالي لا بد من إيجاد أو تطوير الأداة التي من خلالها تحسن أو تطور هذه المنتجات بالإضافة إلى ما سبق، هناك أعمال و أدوار أخرى تتبناها الحاضنات التكنولوجية في مساعدة ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحابها كإقامة الأيام المفتوحة التي تعد فرصة تشارك فيها المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات (شريف غياط، 2009، ص: 6).

5. تفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- يتم تفعيل دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مايلي:
- ✓ توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى؛
- ✓ التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو؛
- ✓ التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة؛

- ✓ تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة؛
- ✓ التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء؛
- ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات؛
- ✓ اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة؛
- ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها؛
- ✓ تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية للمشروعات المحتضنة؛
- ✓ تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي؛
- ✓ تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات الحرفية المتميزة عالمياً وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات. (ريحان الشريف، هوام لمياء، 2012، ص ص: 12-13)

6. حاضنات الأعمال كآلية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عملت الجزائر كغيرها من الدول النامية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي فعال في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال حاضنات الأعمال فأصدرت قانون توجيبي خاص لما لها من دور فعال في تطوير هذه المؤسسات والرقى بها.

1.6. جهود الجزائر في مجال حاضنات الأعمال وأفاقها للرقى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم المصادقة على القانوني التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تشجيع خلق مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية والإدماج الوطني لترقية المناولة، ويتضمن هذا القانون مجموعة إجراءات هذه المؤسسات خاصة ما يتعلق بإنشائها والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها فرصة الاستمرار لكن تحتاج إلى دعم من أجل تطبيق لهذا القانون قامت الجماعات المحلية بالإجراءات الضرورية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ما يتعلق بتسهيل الحصول على العقار الذي يتماشى مع شاطها وتقديم عقارات في منطقت النشاط والمناطق الصناعية، ويخضع مع نص القانون حصة الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية، ويجعل نص القانون من الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهازاً للدولة مكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدعمها لتحقيق مهامها، وحسب القانون ستضمن هذه الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتطوير وضمان ديمومتها بما فيها تحسين النوعية وترقية الابتكار وتعزيز المؤهلات والقدرات الإدارية، كذا ويتضمن النص إنشاء القانون هيئة استشارية تسمى المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يضم المنظمات والجمعيات المختصة والممثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى إنشاء القانون الجديد صناديق لضمان القروض وصندوقاً للإطلاق من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الابتكار، ويوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف المنتج الأولي: مصاريف البحث والتطوير والتصميم، وذلك بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار ويستثنى من هذا القانون البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والوكالات العقارية وشركات الاستيراد وتأتي صياغة هذا القانون الجديد الذي يعتبر ثاني أكبر ملف تشريعي بعد ذلك المتعلق بقانون الاستثمار بعد النتائج المتباينة لعملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أطلقت سنة 2012 والتي لن تحقق كل أهدافها ووفقا لأرقام وزارة الصناعة والاستثمار فقد تم احصاء أكثر من 900 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط حاليا بالجزائر وهو رقم يعد ضئيلا مقارنة بإمكانيات البلاد وأهداف القطاع وعليه وفي هذا الإطار فان مخطط عمل الحكومة يرمي الى انشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة خلال الخماسي 2015-2019 (الجريدة الرسمية، 2017، ص: 07).

2.6. تطور حاضنات الأعمال في الجزائر:

عرفت حاضنات الأعمال (المشائل) كما عرفها المشرع الجزائري نموا بطيئا ويعود ذلك لعدة اسباب منها انعدام النصوص القانونية الخاصة بها فلم يصدر قانون توجيهي خاص بحاضنات الأعمال في الجزائر الى غاية 2001 ما حال دون توسع نشاطها، ومع مرور الزمن بدأت تنتشر في كل الولايات واصبحت تساهم بشكل فعال في تخفيض نسب البطالة من خلال توفير نصاب شغل متنوعة، هذا الجدول سيوضح تطور حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 الى غاية 2017.

جدول 5: تطور حجم حاضنات الأعمال في الجزائر ومساهمتها في التشغيل 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع المحتضنة	33	29	37	120	135	158	168
عدد المؤسسات المنشأة	19	28	37	75	84	70	83
عدد مناصب الشغل المستحدثة او المتوقعة	68	363	375	-	397	576	546

المصدر: مكي منصور، رضا يونس بوعصيدة، حاضنات الأعمال كآلية لتعظيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة إقتصاد المال والأعمال المجلد 04/العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص: 224.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن عدد المشاريع التي تبنيتها حاضنات الأعمال قليلة وذلك من سنة 2011 إلى غاية 2013 نظرا لحدائتها كما ذكرنا سابقا، إلى أنها مع مرور الوقت بدأت في التوسع والانتشار لتصل إلى 161 مشروعا في سنة 2017، كما نلاحظ أن عدد المؤسسات المنشأة أيضا، كان في تزايد مستمر معدي سنة 2016 نلاحظ انخفاض عدد المؤسسات وسبب في ذلك يعود إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر، ومنه نستنتج أنه كلما زاد عدد الحاضنات المنشأة والمشاريع المحتضنة، فإن عدد مناصب الشغل في زيادة مستمرة إذ كان عدد المناصب المستحدثة في سنة 2011 هو 68 منصبا ليصل إلى 546 منصبا في 2017.

3.6. تطور نشاطات (مشائل) حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2018:

في إطار مشروع إقامة حاضنات الاعمال (مشائل) في الجزائر تكون محضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل ترقيتها، فالمعروف عن حاضنات الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تساهم بفعالية المناسبة لتسهيل نشاطاتها وعدمها خاصة في مرحلة إنشائها، وتستمر تقديم الرعاية لها حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمحتضنة ناجحة ومتطورة وتستطيع الدخول في مجال المنافسة مع المؤسسات الاخرى ومن خلال الاحصائيات والمعلومات المقدمة من وزارة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة توضح لنا حصيلة نشاطات حاضنات الأعمال (مشارتل) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية سبتمبر 2018.

جدول 6: نشاطات حاضنات (مشارتل) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية سبتمبر 2018

الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل داخل المؤسسة
أدرار	07	01	05
باتنة	12	04	04
ميلة	06	04	34
البيض	15	03	04
بسكرة	14	11	53
البويرة	02	02	35
عنابة	15	02	35
خنشلة	11	04	63
أم البواقي	12	02	26
غرداية	02	02	40
برج بوعريج	03	03	09
بشار	-	-	-
سيدي بلعباس	03	01	05
تيارت	06	04	10
وهران	09	-	-
ورقلة	10	06	14
المجموع	127	49	337

Source : Répartition des entreprises par type de PME Bulletin d'information statistique n°33 1er semestre 2018 Ministère de l'Industrie et des Mines P: 22

من خلال المعلومات الموضحة في هذا الجدول التي تبين أن حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في احتضان 127 مشروعا وهذا إلى غاية سبتمبر 2018 ، وايضا تم انشاء 49 مؤسسة جديدة سمحت هذه الاخيرة بتوفير 337 منصب عمل جديد، لكن هذه المساهمة تبقى محدودة بالنظر إلى امكانيات هذه المؤسسات في توفير عدد مناصب عمل اكثر ، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص الخبرة والكفاء المتخصصة التي ترافق هذه الحاضنات كما انه للأسف لا توجد في الجزائر ثقافة استثمار في الحاضنات، فهنا لا بد من التعريف بها اكثر ونشر حملات اعلامية ونشاطات ميدانية من شأنها ان تبين الدور الفعال والمهم لهذه المشارتل ومدى أهميتها ومساهمتها في ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات.

7. دور حاضنات الأعمال في ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

حاضنات الأعمال هي من أحدث التقنيات المستخدمة لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تسهل عليها وتساهم في توسيع نشاطها خاصة عندما تكون في بدايتها ونجد عدة دول نامية اعتمدت عليه لتطوير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا ان الجزائر كانت تجربتها متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول العربية النامية نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات، والتي لم تكن تسمح ب بروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذ لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط

الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 01/ 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المميزة والمتطورة الابتكارات الحديثة التي تهدف الى تقديم كل التسهيلات والمساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (احمد بن قطاف، 2016، ص: 150)

8. الخاتمة:

تبين هذه الدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، فهو قطاع مهم وفعال يجب الاهتمام به ودعمه للارتقاء به فهو يعمل جنبا الى جنب مع المؤسسات الكبيرة من أجل تطوير الاقتصاد وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لهذا على الدولة الجزائرية البحث عن استراتيجيات ومكانزمات، هدفها الأساسي إزاحة كل العراقيل والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت مشاكل تمويلية، ادارية تحول دون الاستمرار والتقدم في نشاطها. خاصة وأننا نجد الدول المتقدمة مثل فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها تتولى هذا القطاع أهمية بالغة، فهو يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الوطني، فتستطيع الجزائر أن تتبنى تجربتها لترقية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجعله أحد الركائز الداعمة للاقتصاد الوطني.

وكأحد الآليات التي اعتمدتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد حاضنات الأعمال التي تساهم بشكل كبير في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التي تكون في بداية نشاطها فهي تمدّها بكل المساعدات التي تحتجها حتى تسهل عليها العمل والاندماج في السوق الوطني، وتوسع نشاطها أكثر فهي تساعد على الابتكار وخلق أساليب جديدة ومتطورة لإنتاج منتجاتها أو تحسينها لتكون فادرة على التنافس وفرض مكانتها في السوق الوطنية، ما يساهم بتحسين جودة المنتجات المحلية ولما لا الذهاب بها الى المنافسة العالمية.

1.8. النتائج:

وفي هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع هام يجب تقديم له كل الدعم اللازم والتحفيزات التي من شأنها ان تدفع به الى الارتقاء والمساهمة في تطوير الاقتصاد والاخذ بالدول النامية رائدة في هذا المجال كنموذج
- ✓ تعد حاضنات الاعمال احدى الادوات الحديثة المستخدمة في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم بشكل فعال في مساعدتها على توسيع وتطوير نشاطها
- ✓ تقدم حاضنات الأعمال خدمات متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها استشارية واخرى مالية تساعد على تطوير نشاطها خاصة في مراحل الأولى من انشاءها حاضنات الأعمال تقنية من شأنها ان تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتميز من خلال توفير لها الموارد العلمية ما لتكنولوجية اللازمة لذلك تجعلها تحسن منتجاتها وانتاج منتجات جديدة تكون منافسة محليا ودوليا.
- ✓ ساهمت حاضنات الأعمال بتوفير مناصب شغل جديدة خاصة لخريجي الجامعات، ودعمهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الريفية عبر احتضان المشاريع الصغيرة وتجسيد افكار جديدة ومبتكرة لأصحاب المشاريع من خلال توفير لهم الامكانيات والاحتياجات اللازمة لذلك.

2.8. التوصيات:

ومن خلال هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ✓ رغم تبني الجزائر لحاضنات الأعمال في تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها نظرا لبعض الصعوبات التي تحد من فاعليتها لذا يكمن تقديم بعض التوصيات يمكن الأخذ بها مستقبلا على أن تأخذ بعين الاعتبار مستقبلا:
- ✓ لا بد من تبني حاضنات الأعمال في كل ولايات، كأحد الخيارات الاستراتيجية المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسمح بتحقيق الميزة التنافسية:
- ✓ ضرورة توافق الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال مع الاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون العملية فعالة ولها نتائج مرضية:
- ✓ يجب اختيار الأماكن المناسبة لحاضنات الأعمال ولا يكون موقعها عشوائيا، حتى يكون دورها فعالا إذ يجب أن تكون قريبة من المؤسسات التي تعمل معا وكذلك يجب أن تكون مرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث العلمية والخبر ويجمعها عمل مشترك ودائم لاستغلال الطاقات الشبابية الموجودة في الجامعات في تحسين أداء المؤسسات وتطويرها.

9. قائمة المراجع:

1. ابراهيم بدران، (2017)، اتفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، الجزء الأول، جامعة فيلادلفيا، مركز الدراسات المستقبلية، ناشرون وموزعون.
2. أحمد طرطار، (2010)، سارة حليبي، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي، المقاولانية: التكوين وفرص الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
3. أمال بوسمينية، (2014/2015)، أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة" مع دراسة مقارنة بين الجزائر-فرنسا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تسيير جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، الجزائر.
4. المادة (8-9-10)، (2017) من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الثاني.
5. مليكة زغيب (2005)، استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع.
6. بلقاسم بوفاتح، محمد الطاهر عامري، (2018)، دور هيكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2002-2007)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد رقم 8.
7. ناجي بن حسين، (بدون سنة)، آفاق الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الاقتصاد والمجتمع، مخبر البحث: المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
8. عبد الرحمان عبد القادر، مدياني محمد، (2013)، التمويل الإسلامي من المنظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بعض المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري، جامعة أدرار، الجزائر.
9. ساري أحلام، (2011)، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية في الجزائر 2010-2011، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011.
10. عبد الله قروي، (2016/2017)، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
11. بومدين بوغرة، ناصر صلاح الدين غربي، (بدون سنة)، مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 6، الجزائر.

12. طارق عبد القدوس، جقيدل رشيدة، (2017)، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية جهويا وقطاعيا -دراسة حالة الجزائر-، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية /المجلد 01، العدد 02.
13. جابر مهدي، (2015)، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي، مختار، المجلد 16، عنابة، الجزائر.
14. رحيم حسين، (2002)، ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نظام المحاضن)، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط.
15. نبيل محمد شلبي، (2009)، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية.
16. شريف غياط، محمد بوقموم، (2009)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة قلمة، الجزائر.
17. الشريف ربحان، هوام لمياء، (2012)، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول-، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات، تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
18. منتدى رؤساء المؤسسات، (2017)، صدور القانون المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجريدة الرسمية، معرض الصحافة.
19. أحمد بن قطاف، (2016)، دور برامج احتضان الأعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01.